لماذا تفوقت كوريا الجنوبية على مصر اقتصاديا

أ.د. سلطان أبو على*

مقدمة :

من الشائع أن كوريا الجنوبية قد حققت نجاحا باهرا فى تجارب التنمية الاقتصادية المعاصرة خلال العقود القليلة الماضية ومن الجدير بالملاحظة أن مصر كانت إلى عام ١٩٦٥ متفوقة على كوريا فى كافة المؤشرات الاقتصادية، سواء بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى – نشير إليه بالأحرف ن .م. أ– أو معدل البطالة أو معدل التضخم، أو بنسبة الإدخار أو الاستثمار من الناتج المحلى ، أو قيمة الصادرات أو نسبة إسهام الصناعة فى القيمة المضافة أو غيرها ، وقد كان حجم السكان فى الدولتين متقاربا إذ كان فى مصر نحو ٢٧.٨ مليون نسمة، وفى كوريا الجنوبية ٢٥.٧ مليون نسمة فى عام ١٩٦١. وهذا ما يبرر مقارنة الاقتصاديين ببعضهما، فضلا عن تقارب متوسط نصيب الفرد من الناتج فى السنة الابتدائية من فترة المقارنة . كما كان معدل الزيادة السنوية للسكان فى البلدين متقاربا ، حيث كان فى عام ١٩٦١ نحو٢.٩٦ %لكوريا ونحو ٢.٦٨ %لمصر .

وقد تغيرت هذه الأوضاع تغيرا جذريا الآن. فأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج فى كوريا الجنوبية نحو تسعة أضعاف نظيره فى مصر، وتحولت كوريا الجنوبية خلال العقود القليلة الماضية إلى دولة صناعية بعد أن كانت زراعية، وتطورت صادرتها، بحيث أصبحت غالبيتها من المنتجات عالية التقنية مثل : التليفونات المحمولة، والسيارات، والحاسبات الإلكترونية وغيرها

* أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ بجامعة الزقازيق، وزير الاقتصاد الأسبق.

كما تحول نظامها السياسى من الدكتاتورية إلى الديمقراطية منذ ١٩٨٧ م .

أما مصر فقد شهدت نمطا غير منتظم من التنمية يتسارع فترة ويتراجع فى فترة أخرى، ولم تصل بعد إلى مرحلة النمو الذى يغذى نفسه بنفسه، باستخدام مصطلحات. وتزايد فيها عدد السكان، فمنذ عام ٢٠٠٤ ارتفع معدل نمو السكان السنوى بعد ان بدأ فى الانخفاض خلال ١٩٩٩-٢٠٠٤ . وتزايد عجز الميزان التجارى عبر السنوات زيادة كبيرة ، وتتراجع صادراتها سنة بعد أخرى، و تحتوى نسبة قليلة منها على المنتجات ذات التقنية الراقية. وترتفع نسبة الفقر والجهل بين السكان، كما تزايدت معدلات البطالة والتضخم عن المعدلات المقبولة اقتصاديا واجتماعيا. ومن الغريب حقا أن جل السياسات والاستراجيات التى أعلنت كوريا اتباعها خلال الفترة محل الدراسة قد اتبعت فى مصر، غير أن الفرق شاسع بين ما تحقق فيهما، حيث تراجعت الأحوال الاقتصادية كثيرا فى مصر عن نظيرتها فى كوريا .

فما هى أسباب هذا التراجع ؟ وما أسباب هذا التفوق الكبير لكوريا على مصر اقتصاديا ؟ نعم ... لكل دولة خصوصيتها إلا أن مجال التقدم والتنمية مفتوح أمام الجميع ، كي تنضم إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة . ولا يوجد قدر محتوم على أية دولة أن تظل فى عداد الدول المتخلفة والمتأخرة، ولابد أن يكون هناك أسباباً وراء هذا التخلف لقد فسرت عديد من أسباب التنمية الاقتصادية الناجحة، إلا أن الاقتصاديين مازالو يجهلون كثيرا من محددات التنمية، على الرغم من تعدد النظريات والدراسات التطبيقية التى تحاول تفسير هذه الظاهرة، وآليات إنجازها بنجاح . ونعلم أن سبب ذلك هو تعقد عملية التنمية، وتشعب أبعادها الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسسية وغيرها. إلا أن التجارب السابقة تشير إلى أن هناك مجتمعات كان يظن بعدم إمكانية تحقيق التنمية بها فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، غير أنها قطعت الآن شوطا كبيرا فى التقدم الاقتصادى، وارتقت درجات عدة على سلم ترتيب الدول اقتصاديا وذلك مثل شيلى، وكينيا، وفيتنام، والهند وغيرها .

فما الذى حدث كى تتفوق كوريا الجنوبية هذا التفوق الكبير على مصر فى المجالات الاقتصادية؟ أو إن شئت فقل لماذا تأخرت مصر عن كوريا فى ركب التنمية والتقدم، بعد أن كانت تتفوق عليها حتى عام١٩٦٥؟ وما الأخطاء التى وقعت فيها مصر؟ وهل تستطيع اللحاق بها أو التفوق عليها من جديد خلال العقود القليلة القادمة؟ هذه هى الأسئلة التى نحاول الإجابة عليها فى هذه الورقة. وقبل أن نختتم هذه المقدمة، نود أن نؤكد على حقيقتين فى غاية الأهمية هما: الأولى، أن التنمية عملية مركبة ولا نمتلك بعد نظرية عامة تفصيلية لتفسيرها. والثانية: إن ما ينجح فى دولة ما، لا ينجح بالضرورة للتطبيق فى مكان أخر.[١] إلا أن هذا لا يمنع إجراء المقارنات بين الدول أو الاستفادة من تجارب الآخرين.

وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام بعد هذه المقدمة، فنتناول فى القسم الثانى مؤشرات التفوق الاقتصادى الكورى مقارنة بالأداء الاقتصادى لمصر خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٥، ننتقل بعد ذلك إلى محاولة بيان أسباب فروقات معدلات النمو بين الدولتين. وفى القسم الرابع نخلص إلى الدروس المستفادة من مقارنة

الاقتصادين، وما ينبغى على مصر تبنية كى تحقق التنمية الاحتوائية المستدامة التى تنشدها.

مؤشرات التفوق

كما ذكرنا، كانت مصر متفوقة اقتصاديا على كوريا الجنوبية إلى عام١٩٦٥ بكافة المؤشرات الاقتصادية، ثم شرعت كوريا فى تحقيق إنجازات اقتصادية كبيرة فى حين لحقت بمصر كوارث فادحة، أدت إلى اتساع الهوة الاقتصادية فى مستوى معيشة أبنائها بالمقارنة للمواطن الكورى. وتبدت هذه الفجوة الاقتصادية فى مختلف المتغيرات الاقتصادية التى نعرض لها فيما يلى:

١- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى

كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (ن.م..أ) فى مصر نحو ١٦٥ دولار بالاسعار الجارية لعام ١٩٦٥، فى حين كان نحو ١٠٥ دولار فقط فى كوريا، أى نحو ٦٤% فقط من نظيره فى مصر. أما فى عام ١٩٨٥ فقد ارتفع فى مصر إلى ٦٣٧ دولار وفى كوريا إلى ٢٤٧٤ دولار أى نحو أربعة أضعاف مصر. وزادت الهوة اتساعا بعد ذلك. حيث كان متوسط نصيب الفرد من (ن.م.أ) فى مصر ٢٨٦٦ دولار وفى كوريا نحو ٢٤١٥٥ دولارا، أى نحو ٨.٦ ضعف مصر وذلك فى عام ٢٠١١ انظر الشكل رقم (١).

متوسط معدل نمو ن.م.أ

كان اتساع فجوة متوسط نصيب الفرد من ن.م. أ بين كوريا الجنوبية ومصر ناتجا أساسا عن ارتفاع متوسط معدل نمو ن.م.أ فى كوريا حيث بلغ متوسطه ٩.٣% سنويا خلال الفترة ١٩٦٦-٢٠١١، فى حين كان فى مصر ٣.٧% فقط. وقد مر الاقتصاد المصرى خلال هذه المدة بفترتين من النمو البطئ جدا، أولاهما: الفترة ١٩٦٥ -١٩٧٢. وذلك نتيجة لاستنزاف الاقتصاد المصرى فى حرب اليمن فى

النصف الأول من الستينات، ثم الهزيمة العسكرية فى حرب ١٩٦٧ وما تبعها من تخصيص الموارد للجهود الحربية وليس للجهود الإنمائية. وعلى سبيل المثال بلغ معدل النمو ٠.٦٢% فى سنة ١٩٦٧ و٠.٧% فى سنة ١٩٧٣. وثانيهما: الفترة من ١٩٩١ -١٩٩٤ التى شهدت بداية تطبيق الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى اتفق عليه مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١، فقد كان معدل النمو ١.٠٩ لعامى ١٩٩١ و١٩٩٣ على التوالى. وقد كان هذا الانكماش فى الاقتصاد المصرى ضروريا من اجل تصحيح الخلل الداخلى (عجز الموازنة العامة للدولة) والخلل الخارجى (عجز ميزان المدفوعات) الذى كان يعانى منهما الاقتصاد المصرى بنهاية عقد الثمانينات من القرن الماضى، أنظر الشكل رقم (٢).

شكل رقم (١)

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالدولارفى مصر وكوريا ١٩٦١-٢٠١٣

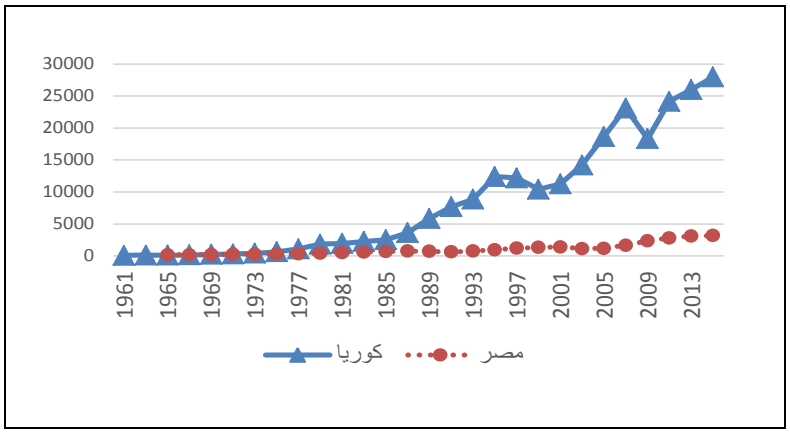

شكل رقم (٢)

متوسط معدل النمو السنوى فى مصر وكوريا

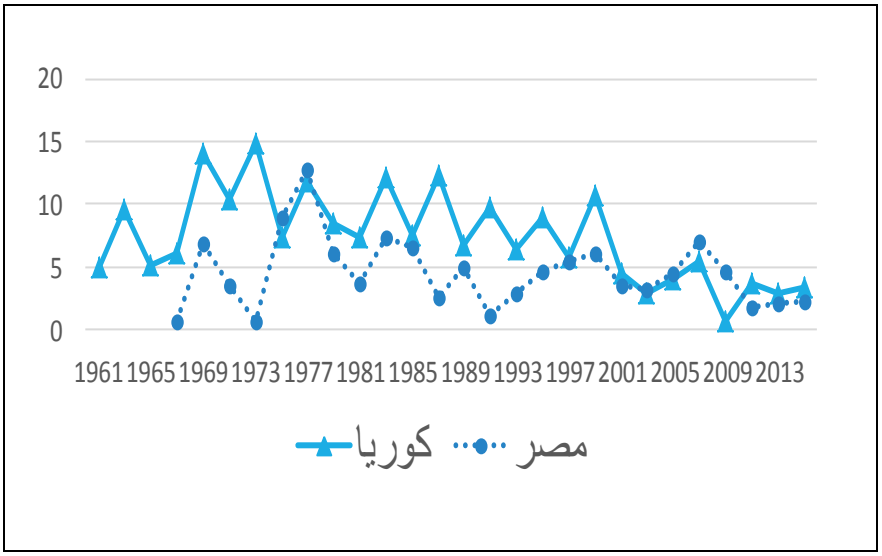

ومن ناحية أخرى، فقد شهد الاقتصاد المصرى نموا فى عقد ١٩٧٤ –١٩٨٣ فى أعقاب انتصار أكتوبر، إذا بلغ متوسطه السنوى نحو ٩.٤% والذى يرجع إلى الثقة التى بثت فى الاقتصاد المصرى، ونمو بعض الموارد الاضافية التى أطلق عليها اسم الأربعة الكبار – أى البترول، والسياحة، ورسوم المرور فى قناة السويس، وتحويلات المصريين العامليين بالخارج. إلا أنه من المؤسف، أن هذا المعدل من النمو لم يستمر كثيراً، إذ سرعان ما عاد إلى الانخفاض. ويعتقد أنه لو استمر لعقدين من الزمان، لما حدثت الفجوة الكبيرة المشاهدة حاليا بين متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ فى مصر ونظيره فى كوريا، أى أن مصر ينقصها الاستدامة فى الأداء الاقتصادى لفترة طويلة من الزمن.

٢- متوسط معدل نمو السكان

كان متوسط معدل نمو السكان فى مصر أقل قليلا من نظيره فى كوريا الجنوبية فى عام ١٩٦١، إلا أن هذا المعدل انخفض انخفاضا شديدا فى كوريا بعد ذلك ، بما يتفق مع نظرية التحول السكانى ليصبح ١.٢٣% فى عام ١٩٨٤ ثم ٠.٧٤% فى عام ٢٠٠١، أما فى مصر فقد كان ٢.٦٤% و١.٨٣% للعامين المذكورين على التوالى. ومن الظواهر التى تحتاج إلى تفسير فى مصر، تزايد معدل النمو السكانى بعد أن أخذ فى الانخفاض، إذا بلغ نحو ٢.٦ % فى عام ٢٠١٤.

وما من شك أن انخفاض معدل الزيادة السكانية، إلى جانب ارتفاع معدل نمو الناتج يؤديان إلى تحسين مستويات معيشة الفرد من المتوسط، نتيجة لتمتع عدد أقل من المواطنين بالثمار الكبيرة للتنمية، وليس عددا أكبر من المواطنين مع صغر حجم كعكة الناتج المحلى. نعنى بذلك أن سكان مصر أصبحو الآن ٩٠مليون نسمة تقريبا فى حين أن سكان كوريا الجنوبية أصبحو أقل من ٨٠ مليون نسمة تقريبا، أى نحو نسبة ٥٥% من سكان مصر بعد أن كانت نحو ٩٢%فى عام ١٩٦١. أنظر الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)

متوسط معدل نمو السكان فى مصر وكوريا ١٩٦١-٢٠١٣

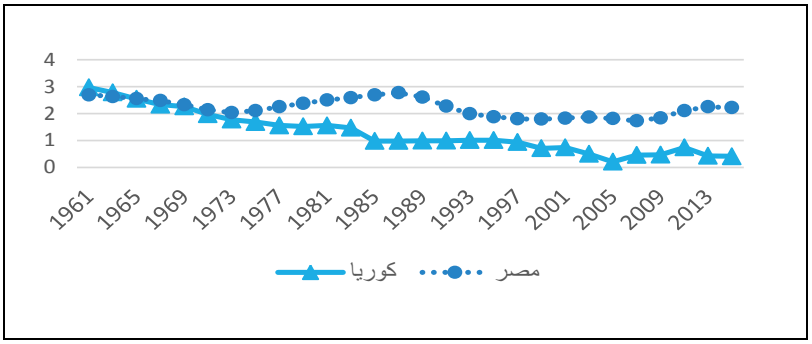

وهذا ما يشير إلى حاجة مصر بشدة إلى خفض معدل الزيادة السكانية، حتى تستطيع تخصيص جانب أكبر من زيادة الناتج المحلى إلى أغراض الاستهلاك، ومجابهة الأعداد المتزايدة من المواليد.

٣- معدلات التضخم

قدر معدل التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار فى مصر بحوالى ٩% فى عام ١٩٦٦، فى حين كان كوريا نحو ١٠.٥ % فى عام ١٩٦٧. وقد انخفض هذا المعدل فى كوريا إلى نحو ٤% فى عام ٢٠١١ ،وكان فى مصر فى نفس العام نحو ١٠%، ومن الجدير بالملاحظة أن هذا المعدل كان ٣.١ % فى مصر عام ١٩٩٧، وذلك نتيجة للركود الاقتصادى الذى كانت تمر به مصر فى ذلك الحين. أما كوريا فقد كان فى هذه السنة ١٦.١% ربما بسبب "التسخين" وزيادة الطلب الفعال اللذان يتصاحبان مع ارتفاع وتيرة التنمية الاقتصادية، قبل أن تبدأ ثمارها فى الظهور، بما ينعكس على زيادة العرض زيادة كبيرة، ويتحقق الاستقرار الاقتصادى. والفترة الجديرة بالملاحظة أيضا هى منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين، والتى ارتفع فيها معدل التضخم فى مصر إلى ١٧% فى عام ١٩٨٤، بينما كان فى كوريا نحو ٢.٣ % وربما كان أحد الأسباب الرئيسة فى ذلك انخفاض الاسعار العالمية للبترول، مما أثر سلبيا على الاقتصاد المصرى، لأنه كان مصدرا صافيا ويؤثر ايجابيا على الاقصاد الكورى لأنه مستورد صافى، وفى الوقت الحالى يقدر معدل التضخم فى مصر بنحو ١٢% (عام ٢٠١٥) فى حين أنه نحو ٤% فى كوريا. ويعكس ارتفاع معدل التضخم فى مصر ما تعانية من مشكلات اقتصادية وانخفاض الإنتاجية، فى حين أن انخفاضه فى كوريا يبين استقرار الاقتصاد، وانتظام مؤشراته الاقتصادية. (أنظر الشكل رقم ٤).

شكل رقم (٤)

متوسط نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان

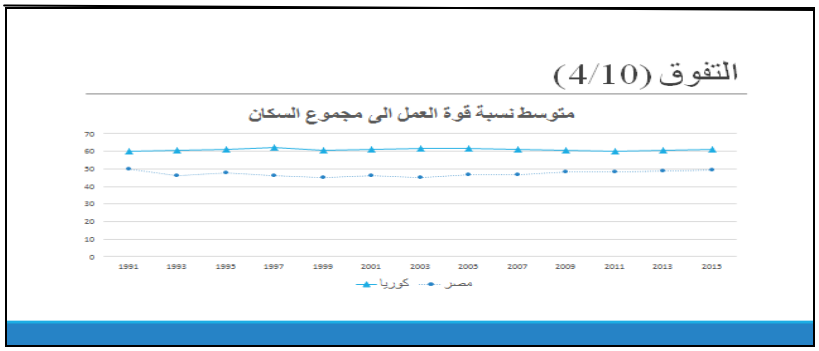

٤- معدل البطالة

يتبين أن نمط تطور البطالة فى الدولتين مماثل تقريبا لما حدث فى معدل التضخم، حيث كان منخفضا فى مصر فى بداية الفترة – نحو ٢.٥ % فى عام ١٩٦٠. ومرتفعا نسبيا فى كوريا نحو ٧.٤ % فى عام ١٩٦٥. وربما يرجع انخفاض معدل البطالة فى مصر إلى التزام الدولة بتوظيف القوة العاملة بغض النظر عن انتاجيتها، وخاصة فى الحكومة التى تضخم عدد العاملين فيها تضخما كبيرا . وتذبذب معدل البطالة صعودا وهبوطا خلال فترة المقارنة، إلى أن بلغ حاليا نحو ١٢% من إجمالى القوة العاملة، فى حين أصبح فى كوريا الجنوبية أقل من ٥% فى معظم السنوات التى تلت فترة النمو المتسارع أى اعتبارا من ١٩٨٧، إذا بلغ ٢.١% و٣.٤ % فى عامى ١٩٩٥ و٢٠١١ على التوالى. وهذا المعدل من البطالة يتسق مع معدل البطالة الطبيعى المتوقع فى أى اقتصاد مستقر.

٥- الموازنة العامة للدولة

تتميز الموازنة العامة للدولة فى مصر بوجود عجز مزمن منذ فترة طويلة من الزمن، وذلك باستثناء سنوات قليلة فى أعقاب المرحلة الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى اتبع منذ مايو ١٩٩١ إذا ارتفعت نسبة العجز من ن م. أ إلى مستويات غير مقبولة بلغت ١٦.٨ % فى عام ١٩٨٤ فى حين كانت ٠.٧%فى كوريا الجنوبية (شكل رقم ٥) ونتيجة للضعف الاقتصادى الذى تعانى منه مصر حاليا ، فقد ارتفع عجز الموازنة إلى ما يزيد على ١٠%من ن.م.أ ويقدر عجز الموازنة العامة الكورية حاليا بنحو ١.٧ % من ن.م.أ وهو ما يظهر استدامة الأوضاع المالية فيها.

٦- ميزان المدفوعات

تعكس حالة ميزان المدفوعات فى أية دولة وضعها التنافسى بين الدول، ومدى التوازن – أو الخلل فى علاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجى. ومن الطبيعى أن تتحسن حالة ميزان المدفوعات عندما تنجح الدولة فى تحقيق نمو مرتفع مستدام لفترة طويلة نسبيا، خاصة عندما ترتكز التنمية فيها على استراتيجية تشجيع الصادرات. وهذا ما حدث فى كوريا الجنوبية، حيث تحول رصيد ميزان المدفوعات من عجز بنسبة ١.٢ % من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧١ ، إلى فائض بلغت نسبته ٢١.٨ % فى عام ٢٠٠٥ ونحو ١٨%فى عام ٢٠١١. الا أن هذا الميزان قد أظهر عجزا بلغت نسبته نحو ٥.٧ % فى عام١٩٩٥ والذى قد يشير إلى بذور ما عرف باسم أزمة جنوب شرق آسيا التى انفجرت فى عام ١٩٩٧.

ومن ناحية أخرى، يوجد عجز مزمن متزايد فى ميزان المدفوعات المصرى، إذ ارتفع من نحو ٠.٤% فى عام ١٩٧١ إلى نحو ٣.١% فى عام ١٩٩٥، وبلغ ٩.٧% فى عام٢٠١١.

٧- الدين الخارجى والاستثمار الأجنبى المباشر

تزايد الدين الخارجى الذى تراكم على مصر من نحو ملياري دولار فى عام ١٩٧١ ليبلغ أكثر من ٢٢ مليار دولار فى عام ١٩٨١، ثم يقفز إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠. وتعثرت مصر فى خدمة هذا الدين مما اضطرها إلى الذهاب إلى نادى باريس الذى أسفر عن برنامج الإصلاح السابق الإشارة إلية . منذ هذا العام أخذ الدين الخارجى المصرى فى التناقص نتيجة الجدولة وأسقاط ٥٠% من رصيد الدين بحيث أصبح حوالى ٢٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ وبما يعادل نحو ٢٨ % من الناتج المحلى الاجمالى. إلا أن حجم هذا الدين قد تزايد بشدة منذ عام ٢٠٠٧ حيث بلغ أكثر من ٣٤ مليار دولار ثم نحو ٤٠ مليار دولار فى عام ٢٠١٤، غير أنه ما زال آمنا حيث لا يتعدى نسبته إلى ن.م. أ أى نحو ١٥%.

أما صافى الاستثمار الأجنبى المباشر الذى ورد إلى مصر، فقد كان ضعيفا، باستثناء عام ٢٠٠٧ الذى بلغ ٦.١٥ مليار دولار. أما باقى السنوات ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥ فقد كان منخفضا جدا.

نخلص أن مؤشرات أداء الاقتصاد الكورى تفوقت كثيرا على نظيرها المصرى. فبعد أن كان متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ متساويا تقريبا فى بداية الفترة أصبح فى كوريا نحو تسعة أضعافه فى مصر، وذلك نتيجة لارتفاع متوسط معدل النمو طويل الأجل إلى ٩.٢ % سنويا، فى حين كان فى مصر حوالى ٤%ومما ساعد على هذا التميز الانخفاض المستمر فى معدل نمو السكان فى كوريا إلى أن بلغ ٠.٤% تقريبا فى حين شهد هذا المعدل تذبذبا فى مصر، فبعد الانخفاض الذى حدث فى نهاية القرن العشرين ، أخذ فى الارتفاع فى العقد الأول من الألفية

الثالثة إلى أن بلغ نحو ٢.٦%. كما أدى النمو المستدام فى كوريا إلى انخفاض معدل التضخم والمستوى العام للأسعار، في حين أنه مرتفع فى مصر. وكذلك الحال بالنسبة لمعدل البطالة الذى يزيد على ١٢% فى مصر مقارنة بنحو ٣% لكوريا.

والسؤال الآن هو: ما هى أسباب هذا التفوق؟ وهل تفردت كوريا بها فى حين لم تأخد بها مصر؟ وهل نجح فى كوريا فى حين أنه لم ينجح فى مصر؟ وهل هناك أسباب أخرى لم تاخذ بها مصر؟ أم أن مصر واجهت ظروفا سلبية لم تتعرض لها كوريا؟ أم أن هناك اسبابا أخرى؟ ولكى نجيب على هذه التساؤلات نتعرف أولا على المصادر الرئيسية التى حققت النمو الكبير فى كوريا، وما إذا كانت لم تتبع فى مصر، أم أنها اتبعت ولكن فشلت فى تحقيق نفس النتائج ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما أسباب هذا الاختلاف ؟

الأسباب: تجمع غالبية المحللين الاقتصاديين الذين تعرضوا للبحث فى النمو الاقتصادى الكورى السريع إلى أن أهم أسباب هذا النمو هى:

١- الثقافة والقيم الكنفوشية

٢- المؤسسات

٣- القيادة والقدرة السياسية

٤- السياسات السليمة

ونستعرض بإيجاز كل من هذه الأسباب، مع بيان ما إذا كانت قد ذكرت فى مصر أم لا.

١- الثقافه والقيم الكنفوشية

منذ أن كتب ماكس فيبر كتابه عن الاخلاق البروتستينية (Max Weber, 1905) [٣] لم يتوقف اهتمام الاقتصاديين بدور الثقافة والقيم الأخلاقية، واسهامهما فى معدل النمو الاقتصادى. وذهب البعض إلى حد القول بأنه يصعب – إن لم يتعذر –

على الدول النامية اليوم تقليد التجربة الكورية، نظرا لإتباع كوريا القيم الكونفوشية (Dawjahn,2013)

نعم لم تتبع مصر الثقافة الكونفوشية، حيث إنها تنتمى إلى ثقافة مختلفة هى الثقافة الإسلامية العربية. فهل المهم هو التسمية أم المضمون ؟ نعتقد أن المهم هوالمضمون، فهل تختلف الثقافتان فى هذا المضمار؟ إن أهم التعاليم الكنفوشية يمكن تلخيصها فى:

- أهمية التعلم ثم وضعه موضع التطبيق مع الشعور بالسعادة فى ذلك.
- ضرورة العمل الجاد.
- عدم الإسراف والتبذير، أى العمل على زيادة نسبة الإدخار من الدخل.

وإذا نظرنا إلى الثقافة السائدة فى مصر، نجد أن القيم السابق ذكرها متأصلة فيها، حيث أمر الله تعالى بالعمل فى قولة (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) سورة التوبة.

واكدت أحاديث كثيرة للرسول (صلى الله عليه وسلم) على ضرورة إتقان العمل مثل: " إن الله يحب أن عمل أحدكم عملا أن يتقنه " كما أعلى الإسلام من شأن الذين يعملون، وذلك كما ورد مثلا فى الآية (... قل هل يستوى الذين يعملون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب) سورة الزمر ونهى القرآن الكريم عن الإسراف والتبذير فى مواضع كثيرة، مثل (إن المبذرين كانو إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا (سورة الإسراء) وحث على طلب العلم مهما كانت المشقة، كما جاء فى الحديث " اطلبوا العلم ولو فى الصين"

ومن هنا نجد أن القيم الثقافية المفروض أن تسود فى مصر، لا تختلف عن أسياسيات القم الكنفوشية المتوائمة مع مستلزمات النمو والتقدم. وقد أكدت بعض

الدراسات على ذلك فى صدد الحديث عن القيم الإسلامية تجاه العمل، مع مقارنتها بتلك التى أشار إليها ماكس فيبر.

٢- المؤسسات

أكدت الدراسات التى تعرضت لأسباب التنمية المتسارعة فى كوريا الجنوبية على أهمية المؤسسات النظامية وغير النظامية ومن بينها (North ,1990 and) Dobler ,c,2011

ويتم التمييز بين المؤسسات غير النظامية التى تشتمل على: الأخلاق، والقيم الدينية، والعادات والتقاليد، والتجانس العرقى، والعمل الجاد، وبين المؤسسات النظامية التى تشمل سيادة القانون، واحترام العقود، والفصل بين السلطات ومصر لها تاريخ عريق فى مجال المؤسسات غير النظامية مثل " الكتاتيب " فى الريف التى تخرج منها كثير من أدباء وعلماء مصر مثل طه حسين وغيره. والقيم الدينية متجذرة فى الشعب المصرى الذى له عادات وتقاليد منذ مئات إن لم يكن آلاف السنين. وفى مجال المؤسسات النظامية نجد أن التصريحات الحكومية مليئة بالحديث عن سيادة القانون و" دولة القانون "، وأنها تحترم العقود كما ورد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى (يايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود..) سورة المائدة، وكذلك فإن الحياة البرلمانية بالمعنى الحديث ترجع فى مصر لأكثر من مائة وخمسين عاما، وكانت تحترم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومع ذلك فلابد من القول بأن المشكلة فى هذا الصدد تكمن فى أن هذه المؤسسات توقفت عن القيام بدورها كما ينبغى، ويمكن تشبيهها بمقولة "لأصداف الخاوية" على حد قول البعض.

٣- القيادة والقدرة السياسية:

إن الطفرة الكبرى التى بدلت الأوضاع الاقتصادية فى كوريا الجنوبية فيما بين ١٩٦٥ و١٩٨٧ كانت بقيادة جنرالين عسكرين، أدخلا على المجتمع الانضباط والنظام، وطبقا مبادئ المسئولية العامة، مع إعطاء القدوة فى التطبيق.

وقد حكم مصر خلال نفس الفترة ثلاثة جنرالات عسكريين هم عبد الناصر، والسادات، ومبارك. وقد أنجز كل منهم أهدافا محددة، إلا أن نهاية الفترة لم تشهد مصر كاقتصاد قوى من الاقتصادات البازغة، بل كان يعانى من كثير من مظاهر الانكشاف والضعف الاقتصادى. فعبد الناصر أعطى حقوقا للعمال غير أنه لم يطالبهم بأداء ما عليهم من واجبات، خاصة ما يتعلق بزيادة الإنتاج، ورفع الإنتاجية والكفاءة، وأعطى عناية خاصة بالعدالة الاجتماعية عن طريق محاربة أصحاب الدخول الكبيرة، وليس التحسين الحقيقى فى مستوى معيشة أصحاب الدخول المحددة. وكان اهتمامه الرئيسى منصبا على الخارج، والتحرير الوطنى للعالم الثالث، خاصة أفريقيا مما أدخله فى حروب ثلاثة أدت إلى إنهاك الاقتصاد المصرى، فضلا عن تقديم المساعدات الخارجية بدون عائد ظاهر على مصر. وقد برزت الأضرار المتراكمة لذلك فى هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧.

أما السادات فلم يمهله الوقت لتحقيق التنمية المستدامة، المنشودة، وتحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد السوق، على الرغم من ارتفاع معدل نمو ن.م.أ إلى معدلات غير مسبوقة فى النصف الثانى من سبعينيات القرن العشرين، على النحو السابق ذكره. أما الجنرال الثالث، مبارك، فكان أمامه فرصة ذهبية لإحداث التنمية المتسارعة، إذ لم تدخل مصر حربا خلال حكمه لمدة تزيد على ثلاثين سنة، وفى معظم سنوات عصره، ترك الفساد يستشرى فى المجتمع، وتعمقت اللامساواة الاجتماعية، إلى أن ثار الشعب ضده فى ثورة الربيع العربى

عام٢٠١١. اذن لم يتوافر لمصر خلال هذه الفترة ١٩٦٥-٢٠١٠ القيادة القدوة التى لها رؤية حسنة تسعى إلى تنفيذها، والا أصبحت مصر نمرا على النيل شأنها شأن دول جنوب شرق آسيا، وذلك بدلا من المعاناة التى يعانى منها الشعب الآن والمتمثلة فى انخفاض نسبى فى مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ومواجهة أزمات حادة متكررة فى الغذاء، والمواصلات، والإسكان وغيرها.

٤- السلوكيات

إن أحد الجوانب البارزة فى التجربة الكورية والتى تميزها عن التجربة المصرية هى اختلاف سلوكيات المجتمع، وخاصة بالنسبة للعمل. فقد عمل الشعب الكورى لساعات طويلة يوميا فى المراحل الأولى من التنمية، مع بقاء معدل الأجور منخفضا، بحيث مكنها من حفز الصادرات وتحقيق ميزان مدفوعات إيجابى. أما فى مصر، فلم يتم ذلك وانخفضت عدد ساعات العمل، وزادت البطالة المقنعة، نتيجة لالتزام الحكومة بتعيين خريجى الجامعات وغيرها، مع ارتفاع معدلات الأجور بما يزيد كثيرا عن الانتاجية، الأمر الذى أدى إلى زيادة أسعار استيراد كافة أنواع السلع، مما أسهم فى زيادة عجز ميزان المدفوعات. (٧)

٥- السياسات

ركز التحول فى كوريا الجنوبية على الأنشطة التى يحل إنتاجها محل الواردات، وعندما ترسخت هذه الأنشطة انتقلت كوريا بنجاح إلى المجالات التى تحفز الصادرات، والصناعات ذات التكنولوجيا الراقية التى لها قيمة مضافة عالية. وتم ذلك من خلال وضع خطط إنمائية متعاقبة تم تنفيذها باقتدار.

أما فى مصر فقد وضعت خطط شاملة منذ عام١٩٦٠، واتبعت شعارات إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات، ثم رفعت شعارات تشجيع الصادرات، غير

أن ما تحقق على أرض الواقع لم يكن إلا نسبة متواضعة من هذه الأهداف. وواجهت مصر أزمات عدة خلال هذه الفترة، وذلك بسبب التأخر الشديد فى اتباع سياسات التصحيح. وعندما تتخذ لم تكن هذه السياسات بالقدر الذى يتكافأ مع الأهداف المراد تحقيقها، ومن ثم تراوحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند مستويات متواضعة، فضلا عن تكرار الأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر. وفى نهاية الفترة تدهورت أحوال العدالة الاقتصادية والاجتماعية وزادت اللامساواة فى توزيع الدخول والثروة.

٦- التعليم

من المسلم به أن كوريا الجنوبية عنيت بقضية التعليم عناية فائقة، وخاصة التعليم الابتدائى، الذى هو الأساس حيث إن "التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر" وتحسن نظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى مصر تحدثت الحكومات المختلفة كثيرا عن أهمية التعليم وتطوره، وعقدت المؤمرات من أجل إصلاحه سواء على المستوى الجامعى أو ما قبله إلا أن التعليم تدهورت أحواله كثيرا، سواء بالنسبة لزيادة كثافة التلاميذ فى الفصول، أو جودة المقررات، أو تدنى حالة المدرسين المعيشية والعلمية. كما تكدست الجامعات بالأعداد الغفيرة، مع ضعف شديد فى الإمكانات اللازمة لتحسين جودة الخريجين. وترتب على ذلك ارتفاع مستوى البطالة بسبب اختلاف هيكل عرضهم مع الطلب عليهم، وكذلك ارتفاع نسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا، وكذلك قلت الابتكارات ونقص أعداد براءات الاختراع التى يحصل عليها المصريون.

٧- الموارد البشرية

اهتمت كوريا الجنوبية بالموارد البشرية، واكسبتها الخبرات اللازمة لاحتياجات التنمية المستدامة، سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيره. أما فى مصر فلم تلق الموارد البشرية العناية الكافية، مما أفقدها تطور المعرفة، وأدى إلى انخفاض الإنتاجية، فضلا عن عدم اكتساب المهارات اللازمة للتقدم، وهو ما يؤدى إلى هدر كبير فى هذه الموارد.

والخلاصة هى أن مصر قد ساد بها الحديث عن جل العوامل التى ساهمت فى إحداث التنمية المتسارعة التى حدثت فى كوريا الجنوبية، إلا أن ما حققته مصر من انجازات يعتبر هزيلا، بالمقارنة لأداء كوريا الجنوبية، وربما يرجع ذلك إلى أسباب عدة، قد يكون بعضها راجعا إلى الحظ والصدفة التى أشارت إليها بعض الدراسات. غير أن هذا العامل لا يفسر إلا نسبة طفيفة جدا من أسباب عدم تسارع التنمية. ولا يمكن الحديث عن سياسات وإجراءات دون وضعها موضع التنفيذ، وربما لاقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظروفا مختلفة عن تلك التى واجهتها كوريا الجنوبية، أهمها ما يلى:

أولا :غياب آليات التنفيذ

إن الحديث عن السياسات المختلفة (إحلال الواردات أو تشجيع الصادرات، أو تحسين التعليم) دون وضع الآليات اللازمة للتنفيذ، مع الإكتفاء بالحديث عنها، وبدون آلية حقيقية للمساءلة لا يؤدى إلى تحقيق الأهداف المرجوة. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الإدارة الاقتصادية فى مصر لم تتفاعل مع الأوضاع الاقتصادية إلا كرد فعل وإطفاء للحريق، وليس كأفعال ومبادرات لتحقيق الأهداف الموضوعة. هذا فضلا عن أنها اتسمت فى كوريا بالنفس الطويل والمثابرة، حتى حققت التنمية الشاملة المستدامة.

ثانيا : الظروف العامة

لقد استفادت كوريا الجنوبية فى الفترة موضع الدراسة من الظروف المواتية التى سادت فيها، إذا إنه بعد انتهاء الحرب الأهلية، وانفصال الشمال عن الجنوب، أصبح هناك نموذجان أحدهما يمثل المعسكر الأمريكى الرأسمالى، والآخر يمثل المعسكر الشرقى الاشتراكى. وفى ظل الحرب الباردة التى جرت بين المعسكرين، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية اقتصاديا وعسكريا لإثبات تفوق الرأسمالية على الاشتراكية، وهذا ما ساعد كوريا الجنوبية كثيرا على تحقيق التنمية المستدامة. ومثل هذه الظروف لم تعرفها مصر.

ثالثا: صراع الحضارات

لاشك أن ما أطلق عليه بعض المفكرون الأمريكيون مصطلح صراع الحضارات (Huntington) أدى إلى مواجهات عدة مع مصر، أثرت سلبيا على تنميتها الاقتصادية وهذا ما لم يحدث بالنسبة لكوريا الجنوبية، أو جنوب شرق آسيا بصورة عامة التى لا يتخذ الغرب منها موقفا عدائيا.

رابعا : البعد الجغرافى

إن المنطقة التى تقع فيها كوريا الجنوبية تتأثر تأثرا كبيرا بالنموذج اليابانى، مما جعلها تأخذ بخطوات التنمية التى طبقت فيها، مما كان له كبير الأثر على معدل النمو وارتفاع الانتاجية. أما مصر، فتأثرت بالثورة البترولية فى الخليج العربى، فعلى الرغم من بعض آثارها الايجابية على مصر، فإنها أوجدت أنماطا سلبية للسلوك والانتاج، مما أدى الى تنمية مشوهة، وانخفاض معدل النمو فى مصر، ونقصد بذلك " المرض الهولندى[٨]؟ الذى أسهم فى استثمار جانب من الموارد المتاحة لمصر فى اصول ترفيهية مثل المدن الشاطئية، التى لاتستعمل إلا لفترة لا تصل إلى شهر فى السنة، والى العزوف عن العمل الجاد الدؤوب وغيرها من الآثار السلبية.

خامسا : أثر الحروب

تأثرت مصر بالحروب التى خاضتها خلال الفترة (حرب اليمن١٩٦٣، حرب يونيو ١٩٦٧، وأكتوبر١٩٧٣)، ومع استمرار غياب السلام العادل والدائم فى المنطقة، واستمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية، فرض على مصر تخصيص جزء لا يستهان به من مواردها الطبيعية والبشرية لمواجهة هذه التهديدات، فضلا عن عدم اتباع مجمل السياسات التى تؤدى الى الإندماج فى الاقتصاد العالمى تحت بند "الإعتبارات الأمنية ".

وعلى الرغم من مسئولية هذه العوامل عن بعض الانخفاض فى الأداء الاقتصادى، إلا أن مسئولية عدم تحقيق التنمية المستدامة المأمولة تقع فى المقام الأول على الادارات الاقتصادية المتعاقبة خلال فترة الدراسة، نظرا لتقصيرها فى تنفيذ السياسات المطلوبة، ولم تفلح فى فرض نظم فعالة للمساءلة والثواب والعقاب، ولا يعود انخفاض معدل النمو إلى المقوله المعتادة بأن لمصر "خصوصيتها"، وأن هذه السياسات لم تكن ملاءمة للظروف المصرية، ونعتقد أن المقارنة بين مصر وكوريا مفيدة فى استنباط الدروس المستفادة، وهذا ما نعرض له فى البند التالى.

الدروس المستفادة:

من المسلم به أنه لا توجد "وصفة" علاج سحرية واحدة تصلح للتطبيق فى أى دولة فتحقق التنمية المستدامة، ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية مركبة ومتعددة الجوانب والمجالات. غير أن ذلك لا يمنع من وجود مبادىء عامة يؤدى الأخذ بها الى زيادة كفاءة المجتمع، ولايجوز أن تصل إلى درجة الاحباط الذى وصل اليها بعض الاقتصاديون من القول بأنه "لايوجد إلا أملاً ضعيفاً أمام

أية دولة نامية كى تصبح نمواً اقتصاديا "والدليل على ذلك ما حققته فيتنام فى السنوات الاخيرة، ومايحدث حاليا فى بعض الدول الافريقية.

إذ مقارنة الاداء الكورى بالمصرى خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١١ تظهر دروسا يمكن أن تستفيد بها الادارة المصرية فى السعى نحو تحقيق تنمية متسارعة مستدامة، وأهم هذه الدروس هى:

١- إن أداء الاقتصاد يتوقف على تنفيذ السياسات وليس مجرد رفع الشعارات والحديث عنها.

٢- إن التنمية المستدامة عملية طويلة الأجل ومستمرة، ومن ثم يجب أن تتحلى الادارة الاقتصادية فى مصر بالنفس الطويل والمثابرة.

٣- ضرورة تطبيق مبادىء المساءلة ونظم فعالة للثواب والعقاب، اذا أريد استيفاء المتطلبات الاساسية للتنمية.

٤- إن الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وإقلال اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة ضرورية للتنمية وليس معوقة لها.

٥- تحتاج مصر إلى جهود فعالة للعمل على خفض معدلات الزيادة السكانية بأسرع وقت ممكن، وذلك عن طريق الحوافز والروادع الملائمة، وليس مجرد التنبية والتحذير من خطورة هذه الزيادة.

٦- ضرورة العمل على رفع نسبة الإدخار من الناتج المحلى الاجمالى، خاصة وأن الثقافة المفروض اتباعها فى مصر تحث على ذلك.

٧- إعطاء أهمية كبيرة لرفع الانتاجية وخفض معدلات التضخم، كجزء أصيل من السياسات الاقتصادية.

٨- إن أحد المعوقات الرئيسة للتنمية المستدامة فى مصر هى تضخم الجهاز الادارى والحكومة المترهلة، بما تفرضه من عقبات وعوائق أمام الإنتاج والاستثمار، وينبغى أن تصبح الحكومة صغيرة ومساندة للتنمية والتقدم.

٩- وفى الختام نرى ان مصر بها إمكانات كبيرة تمكنها من اللحاق بدول النمو الاقتصادي البازغة، الأمر الذى يتطلب أن تأخذ بالاسباب والسياسات التى أشرنا اليها فى هذه الورقة.

الهوامش:

١- انظر على سبيل المثال:

-T.L.Leon,"Similar Policies, Different Outcomes: Two Decades of Economic Reforms on N. Korea and Cuba,"Korean Econ.Lnst.Academic Papers Series.

٢- يوجد العديد من الدراسات التى حاولت تفسير أسباب النمو فى كوريا الجنوبية نذكر منها:

- R. Barro, 1996,Determinants f Economics Growth: A Cross Country Empirical Stugy, NBER Working Paper 5698; Acemoglu D. and J.Robinson Crown Business: World Bank (1993), The East Asian Miracle, Economic Growth and Policy, Oxford University Press.

3- Max Weber.(1930), The Protestantant Ethies and Spirit of Capitalism, Boston, University,

وقد نشر هذا الكتاب لأول مرة فى عام ١٩٠٥

٤- انظر

- T.M.Domijahn, 2013, "What (if anything) can Developing Countries Learn From South Domjahn" , Asian Culture and Kistory, Vol.5.No.2.

٥- انظر

- A.Shirokanova,AComparative Study of Work Ethics Among Muslims and Protestants:Multi level Evidence Social Compass, Vol.62(4).PP.615-631

٦- انظر

- D.North,1990.Institutions Institutional Chamge, and Ecom\nomic Performance Cambridge; Growth: A Case Study on the Mena Region, Peter Lang" Acemogly D., S> Johnson and J. Robinson, " Institutions as the Fundamental Cause of Ling Run Growth": , NBER, Working Paper 10481, Cambridge, Mass , 2004.

٧- انظر على سبيل المثال:

- J.Mincer, Human Capital and Economic Growth and Becker, S, and L. Woessman, "Was Weber Wrong? A Human Capital Theory of Protestant Economic History, QJE, 2009.

٨- إشارة الى المرض الهولندى.